جدول رقم ٣

جدول استهلاك القرض

تاريخ الاستحقاق	القسط مقوما بالدولارات
فى أول أبريل وأول أكتوبر ابتداء من ١ أكتوبر ١٩٧٦ إلى ١ أكتوبر ١٩٨٦	١٥٥,٠٠٠
فى أول إبريل ١٩٨٧	١٧٥,٠٠٠

المزايا فى حالة السداد مقدما

حددت النسب المئوية التالية كعلاوة تدفع عند السداد قبل الاستحقاق لأى جزء من المبلغ الأصلى للقرض وفقا للبند ٣ـ٥ (ب) من الشروط العامة

وقت الدفع مقدما	العلاوة الممنوحة
مدة لا تزيد عن سنتين قبل الاستحقاق	١,٦٥ ٪
أكثر من سنتين ولكن لا تزيد عن ٤ سنوات قبل الاستحقاق	٣,٣٠ ٪
أكثر من ٤ سنوات ولكن لا تزيد عن ٦ سنوات قبل الاستحقاق	٤,٣٠ ٪
أكثر من ٦ سنوات ولكن لا تزيد عن ٨ سنوات قبل الاستحقاق	٦,٥٥ ٪
أكثر من ٨ سنوات قبل الاستحقاق	٨,٢٠ ٪

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٠ بشأن الموافقة على اتفاقيتى مشروع وقرض المشروع الهندسى لاستخلاص خام الحديد بين جمهورية مصر العربية وشركة الحديد والصلب المصرية والبنك الدولى للإنشاء والتعمير المـــوقعتين فى واشنطن بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٩ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ـــ ينشر فى الجـــريدة الرسمية اتفاقيتى مشروع وقرض المشروع الهندسى لاستخلاص خام الحديد بين جمهورية مصر العربية وشركة الحديد والصلب المصرية والبنك الدولى للإنشاء والتعمير الموقعتين فى واشنطن بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٥

ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٨/٢/٢ م

تحريرا فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٩٨ (٢٣ فبراير سنة ١٩٧٨)

محمد ابراهيم كامل

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧ لسنة ١٩٧٨

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/١١/٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية و اليابان لضمان اتفاق القرض (بمبلغ ٢٣ بليون ين ياباني) بين هيئة قناة السويس وصندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار لتوسيع وتعميق قناة السويس

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المـادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على الكتاب المتبادل فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/١١/٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان لضمان اتفاق القرض (بمبلغ ٢٣ بليون ين ياباني) بين هيئة قناة السويس وصندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق م

صدر برياسة الجمهورية فى ٢ صفر سنة ١٣٩٨ (١١ يناير سنة ١٩٧٨)

أنور السادات

القاهرة فى ٥ نوفمبر ١٩٧٧

صاحب السعادة

أتشرف بأن أعزز المفهوم التالى الذى تم التوصل إليه أخيرا بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى سيقدم لجمهورية مصر العربية بغرض تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين :

١ — يقدم صندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار (يشار إليه هنا بالصندوق) لهيئة قناة السويس قرضا بالين اليابانى فى حدود مبلغ ثلاثة وعشرون بليون ين يابانى (٢٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) (يشار اليه هنا " القرض ") بما يتفق والقوانين واللوائح فى اليابان و ذلك لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع توسيع وتعميق قناة السويس (يشار إليه هنا "المشروع")

٢ — (١) سوف يتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يبرم بين هيئة قناة السويس والصندوق وسوف ينظم هذا الاتفاق شروط وأحكام هذا القرض بالإضافة إلى إجراءات استخدامه والتى سوف تتضمن فيما تتضمن المبادئ التالية :

(ا) ستكون فترة السداد ثمانية عشر(١٨)سنة بعد فترة السماح وقدرها سبع (٧) سنوات .

(ب) سيكون سعر الفائدة بواقع ثلاثة ونصف (٣,٥) بالمائة سنويا .

(جـ) ستكون فترة السحب من القرض خمس سنوات اعتبارا من تاريخ توقيع اتفاق القرض .

٢ — سوف يتم إبرام اتفاق القرض الوارد ذكره فى البند ـ ١ ـ أعلاه بعد اقتناع الصندوق بإمكانية تنفيذ المشروع .

٣ — يمكن مد فترة السحب الوارد ذكرها فى البند (١ ـ جـ) أعلاه وذلك بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

(٣) ستضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل وفوائد القرض .

(٤) سوف يتاح القرض لتغطية المدفوعات التى سيؤديها مستوردون مصريون للموردين أو المقاولين و /أو المستشارين اليابانيين طبقا للعقود التى يالين الياباني لشراء منتجات من اليابان و / أو خدمات يقدمها مواطنون يابانيون والمطلوبة لتنفيذ المشروع

(٥) سوف لا تفرض حكومة جمهورية مصر العربية ـ فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراة من القرض والتأمين البحرى عليها ـ أى قيود تعوق المنافسة الحرة والعادلة لشركات الشحن والتأمين البحرى للدولتين .

(٦) سيمنح المواطنون اليابانيون الذين قد يطلب منهم تقديم خدمات فى جمهورية مصر العربية ، فيما يتعلق بتوريد المنتجات اليابانية و/ أو الخدمات التى يقدمها المواطنون اليابانيون طبقا للعقود المشار إليها فى الفقرة (٤) أعلاه ، التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم إلى جمهورية مصر العربية والإقامة فيها لتأدية أعمالهم .

(٧) ستعفى حكومة جمهورية مصر العربية الصندوق من أى رسوم مالية أو ضرائب مفروضة فى جمهورية مصر العربية على أو فيما يتعلق بالقرض والفوائد التى تستحق عليه .

(٨) ستتشاور الحكومتان مع بعضهما بشأن أى من الأمور التى قد تنشأ عن أو فيما يتعلق بالمفهوم السابق .

ويشرفنى أيضا أن أقترح أن هذا الخطاب ورد سيادتكم عليه والذى يؤكد ماسبق نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، سيشكلان اتفاقا بين الحكومتين ، والذى سوف يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية بما يفيد استكمال الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وانتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم خالص تقديرى واحترامى .

عن حكومة اليابان
سفير اليابان
لدى جمهورية مصر العربية
مستر توكيشيرو يوموتو

صاحب السعادة : القاهرة فى ٥ نوفمبر ١٩٧٧

أتشرف بالإحاطة بأنى قد تسلمت خطاب سيادتكم بتاريخ اليوم والذى نصه :

" أتشرف بأن أعزز المفهوم التالى الذى تم التوصل إليه أخيرا بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى سيقدم لجمهورية مصر العربية بغرض تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين :

(١) يقدم صندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار (يشار إليه هنا بالصندوق) لهيئة قناة السويس قرضا بالين اليابانى فى حدود مبلغ ثلاثة وعشرون بليون ين يابانى (٢٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) (يشار إليه هنا " القرض ") طبقا للقوانين واللوائح السائدة فى اليابان وذلك لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع توسيع وتعميق قناة السويس (يشار إليه هنا " المشروع ") .

(٢) ١ ـ سوف يتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يبرم بين هيئة قناة السويس والصندوق . وسوف ينظم هذا الاتفاق شروط وأحكام هـذا القرض بالإضافة إلى إجراءات استخدامه والتى سوف تتضمن، فيما تتضمن المبادئ التالية :

(ا) ستكون فترة السداد ثمانية عشر (١٨) سنة بعد فترة السماح وقدرها سبع (٧) سنوات

(ب) سيكون سعر الفائدة بواقع ثلاثة ونصف (٣,٥) بالمائة سنويا .

(ج) ستكون فترة السحب من القرض خمس سنوات اعتبارا من تاريخ توقيع اتفاق القرض .

٢ ـ سوف يتم إبرام إتفاق القرض الوارد ذكره فى البند ـ ١ ـ أعلاه بعد اقتناع الصندوق إمكانية تنفيذ المشروع .

٣ ـ يمكن مد فترة السحب الوارد ذكرها فى البند (١ ـ ج) أعلاه وذلك بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

(٣) ستضمن حكومة جمهورية مصر العربية سـداد أصل وفوائد القرض

(٤) سوف يتاح القرض لتغطية المدفوعات التى سيؤديها مستوردون مصريون للموردين أو المقاولين و /أو المستشارين اليابانيين طبقا للعقود التى تبرم بالين اليابانى لشراء منتجات من اليابان و /أو خدمات يقدمها مواطنون يابانيون والمطلوبة لتنفيذ المشروع .

(٥) سوف لاتفرض حكومة جمهورية مصر العربية ـ فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراه من القرض والتأمين البحرى عليها ـ أى قيود تعوق المنافسة الحرة والعادلة لشركات الشحن والتأمين البحرى للدولتين .

(٦) سيمنح المواطنين اليابانيون ، الذين قـد يطلب منهم تقديم خدمات فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات اليابانية وأو الخدمات التى يقدمها المواطنون اليابانيون طبقا للعقود المشار إليها فى الفقرة (٤) أعلاه ، التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم إلى جمهورية مصر العربية والإقامة فيها لتأدية أعمالهم .

(٧) ستعفى حكومة جمهورية مصر العربية الصندوق من أى رسوم مالية أو ضرائب مفروضة فى جمهورية مصر العربية على أو فيما يتعلق بالقرض والفوائد التى تستحق عليه .

(٨) ستتشاور الحكومتان مع بعضهما بشأن أى من الأمور التى قد تنشأ من أو فيما يتعلق بالمفهوم السابق .

ويشرفنى أيضا أن أقترح أن هذا الخطاب ورد سيادتكم عليه والذى يؤكد ما سبق نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، سيشكلان اتفاقا بين الحكومتين . والذى سوف يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية بما يفيد استكمال الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

ويشرفنى كذلك نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية أن أؤكد أن ماسبق هو أيضا مفهوم حكومة جمهورية مصر العربية وأوافق على أن خطاب سيادتكم وردى هذا عليه سوف يشكلان اتفاقا بين الحكومتين ، والذى سوف يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية باستكمال الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وأنتهز هذه الفرصة لاجدد لسيادتكم خالص تقديرى واحترامى ،

عن حكومة جمهورية مصر العربية
وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى
د . حامد عبد اللطيف السايح

وزارة الخارجية

قـرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١/١١ بالموافقة على الكتاب المتبادل الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/١١/٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان لضمان اتفاق القرض (بمبلغ ٢٣ بليون ين يابانى) بين هيئة قناة السويس وصندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار لتوسيع وتعميق قناة السويس ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٦ ؛

قـرر :

مادة وحيدة ـ ينشر فى الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/١١/٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان لضمان اتفاق القرض (بمبلغ ٢٣ بليون ين يابانى) بين هيئة قناة السويس وصندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار لتوسيع وتعميق قناة السويس ، وينفذ اعتبارا من ١٩٧٨/٢/٨ .

تحريرا فى ٤ ربيع الأول سنة ١٣٩٨ (١١ فبراير سنة ١٩٧٨)

بطرس بطرس غالى